JUPITER PRIME

Consulting • Training • Advisory

جوبيتر برايم للاستشارات والتدريب

كتيّب الدورة

دورة متقدمة في تحليل التأخير ومطالبات تمديد الوقت

24 مايو – 4 يونيو 2027

ميونخ

info@jupiterprime.uk

jupiterprime.uk

مسجّلة في المملكة المتحدة والمملكة العربية السعودية

دورة متقدمة في تحليل التأخير ومطالبات تمديد الوقت

المرجع: 16488_456 **التاريخ:** 24 مايو – 4 يونيو 2027 **المكان:** ميونخ **الرسوم:** GBP 9500

تحليل التأخير ومطالبات تمديد الوقت هو موضوع هذه الدورة التدريبية المتقدمة الممتدة أسبوعين لمديري العقود والمخططين واستشاريي المطالبات ومهندسي الكميات، ويعد فيها المشاركون تحليل تأخير وملف مطالبة بتمديد الوقت. فالإنجاز المتأخر في العقود الكبرى يتحول اليوم سريعا إلى غرامات تأخير ونزاعات تسريع وإجراءات فصل رسمية. وتقدم جوبيتر برايم للتدريب هذه الدورة للمتخصصين الذين يثبتون الاستحقاق في الوقت والتكلفة أو يختبرونه.

لماذا يهم تحليل التأخير ومطالبات تمديد الوقت الآن

ثلاثة أطراف تشكل كل نزاع تأخير: صاحب العمل الذي يفرض غرامات الإنجاز المتأخر، والمقاول الذي يجب أن يثبت أن أحداثا خارجة عن سيطرته حركت المسار الحرج، والمحكمون وجهات الفصل الذين ينتظرون منهجا معترفا به مطبقا على سجلات موثوقة. والمؤسسات التي تحتفظ بأدلة معاصرة وتختار منهجا يلائم بيانات جداولها تسترد ما تستحقه من وقت وتكلفة أو تدافع عن نفسها بكفاءة، أما غيرها فتواجه معارك خبراء مكلفة. وتتبع الدورة بروتوكول التأخير والإرباك الصادر عن جمعية قانون الإنشاءات SCL Delay and Disruption Protocol في إصداره الثاني، والممارسة الموصى بها AACE 29R-03 للتحليل الجنائي للجداول.

المستفيدون من تحليل التأخير ومطالبات تمديد الوقت

- مديرو العقود الذين يصدرون الإشعارات ويديرون الاستحقاقات المرتبطة بالوقت
- المخططون الذين يحفظون سجلات التنفيذ الفعلي ويعدون شبكات التأخير الجزئية
- متخصصو المطالبات الذين يجمعون ملفات تمديد الوقت ويقيمونها
- القادة التجاريون الذين يقدرون تكلفة إطالة المدة والإرباك
- ممثلو صاحب العمل الذين يقيمون مطالبات التأخير من المقاولين ويردون عليها

تحقق مؤسسة المقاولات أو جهة المالك أكبر فائدة عندما يحضر معا المخطط ومدير العقد ومهندس الكميات، فيتفقون على نهج واحد للسجلات والإشعارات ومنهج التأخير.

قدرات تحليل التأخير ومطالبات تمديد الوقت

ينتقل المشاركون من بنود الوقت في العقد والسجلات إلى اختيار منهج جنائي للتأخير وتطبيقه والدفاع عنه.

- تقييم بنود الوقت في العقد ومتطلبات الإشعار والشروط المسبقة — مدير العقد الذي يحمي الاستحقاق
- تطبيق مقارنة المخطط بالمنفذ وتحليل أثر الوقت وتحليل النوافذ على بيانات الجداول — فريق المطالبات الذي يختار المنهج
- حساب أثر التأخير المتزامن على استحقاق الوقت والتكلفة — القائد التجاري الذي يفاوض على النتائج
- اختبار موثوقية جداول خط الأساس والتحديثات قبل التحليل — الخبير أو المراجع الذي يناقش الأدلة
- تحديد تكاليف إطالة المدة والإرباك المرتبطة بفترات تأخير مثبتة — مهندس الكميات الذي يقيم المطالبات
- عرض سردية التأخير بالمخططات والأدلة لجهات الفصل وأصحاب العمل — صانع القرار الذي يحسم النزاع

مصطلحات تحليل التأخير ومطالبات تمديد الوقت الأساسية

- تمديد الوقت — تعديل تعاقدي لتاريخ الإنجاز يمنح عندما تؤثر أحداث تأخير مؤهلة في المسار الحرج
- تحليل أثر الوقت — منهج استباقي يدرج شبكة تأخير جزئية في جدول محدث لنمذجة أثرها على الإنجاز
- تحليل النوافذ — منهج يقسم المشروع إلى فترات ويقيس التأخير الحرج في كل منها باستخدام التحديثات المعاصرة
- التأخير المتزامن — تأخيران أو أكثر تختلف مسؤوليتهما ويؤثران في الإنجاز خلال الفترة نفسها
- الإرباك — فقدان إنتاجية يرفع التكلفة دون أن يؤخر الإنجاز بالضرورة، ويقاس مقابل خط أساس غير متأثر
- السجلات المعاصرة — وثائق أنشئت وقت وقوع الأحداث مثل اليوميات والتحديثات والمراسلات، وتشكل أدلة التحليل

تحليل التأخير ومطالبات تمديد الوقت يوما بيوم

اليوم 1: الوقت والمخاطر والاستحقاق

- بنود الوقت في العقد وتعهدات الإنجاز — توزيع مخاطر التأخير
- بروتوكول SCL Delay and Disruption Protocol — تأطير الممارسة السليمة لمطالبات الوقت
- الممارسة AACE 29R-03 للتحليل الجنائي للجداول — تصنيف مناهج التأخير
- غرامات التأخير والتعرض للتسريع — إدراك ما هو على المحك
- متطلبات الإشعار والشروط المسبقة — حفظ الحق في المطالبة

اليوم 2: السجلات والأدلة

- حفظ السجلات المعاصرة — اليوميات والصور وتقارير التقدم
- أرشيف جداول خط الأساس والتحديثات — تأمين بيانات جداول قابلة للتحليل
- سجلات المراسلات والتعليمات — ربط الأحداث بأسبابها
- إدارة الوثائق للنزاعات — استرجاع الأدلة بكفاءة
- تقييم فجوات السجلات — الحكم على المناهج التي تدعمها الأدلة

اليوم 3: موثوقية الجدول للمطالبات

- حالة قبول جدول خط الأساس — تثبيت الجدول المرجعي للتحليل
- اختبار سلامة التحديثات — كشف تغييرات المنطق والتعديلات بأثر رجعي
- أحكام ملكية الفائض — تحديد من يستفيد من الوقت الاحتياطي
- طرق تحديد المسار الحرج — أطول مسار مقابل الفائض الكلي
- تقرير التحقق من الجدول — توثيق عيوب البيانات قبل التحليل

اليوم 4: مناهج المخطط والمنفذ

- منهج المخطط المتأثر — نمذجة التأخير على الجدول الأصلي
- مقارنة المخطط بالمنفذ — قياس الانحراف على امتداد المسار
- منهج المنفذ المختزل — طرح الأحداث من التقدم الفعلي
- نقاط قوة المناهج وضعفها — مواءمة الأسلوب مع السجلات المتاحة
- مخططات قياس التأخير اليومي — إظهار الانزلاق مقابل المعالم

اليوم 5: تحليل أثر الوقت وتحليل النوافذ

- بناء شبكة التأخير الجزئية — نمذجة الأحداث كأنشطة ومنطق
- تحليل أثر الوقت الاستباقي — تقدير الاستحقاق أثناء المشروع
- تحليل النوافذ المعاصر — قياس التأخير الحرج فترة بفترة
- نهج نصف الخطوة والنهج المزدوج — فصل التقدم عن المراجعات
- اختيار المنهج وفق البروتوكول — تبرير الاختيار أمام هيئات التحكيم

اليوم 6: التداخل الزمني وتوزيع المسؤولية

- تعريفات التأخير المتزامن — التمييز بين التداخل الحقيقي والظاهري
- السبب الغالب ومناهج التوزيع — الموازنة بين التأخيرات المتنافسة
- حجج تأخير المجاراة — اختبار ادعاءات الإبطاء المتعمد
- نتائج الوقت دون تعويض — ربط التداخل الزمني باستحقاق التكلفة
- مصفوفة التداخل الزمني — رسم الأحداث المتداخلة والمسؤولية عنها

اليوم 7: تكاليف إطالة المدة والإرباك

- تقييم التمهيديات المرتبطة بالوقت — تسعير نفقات الموقع أثناء التأخير
- معادلات نفقات المكتب الرئيسي — تقييم حجج قابلية الاسترداد
- تحليل الميل المقيس — قياس الإنتاجية المفقودة بسبب الإرباك
- مؤشرات القيمة المكتسبة والإنتاجية — دعم أدلة الإرباك
- مخاطر المطالبات الإجمالية — تجنب الخلط بين السبب والأثر

اليوم 8: إعداد المطالبة والرد عليها

- هيكل مطالبة تمديد الوقت — السرد والتحليل والملاحق
- ربط السبب بالأثر — إثبات أن كل حدث حرك المسار الحرج
- إجراءات تقييم صاحب العمل — دراسة الملفات بإنصاف وسرعة
- تحليل الرد المضاد — اختبار مناهج الطرف الآخر وافتراضاته
- العرض البياني للتأخير — تبسيط التحليل المعقد للقارئ

اليوم 9: مسارات حل النزاعات

- استراتيجية التفاوض والتسوية — استخدام التحليل لتضييق الخلاف
- مجالس النزاعات والفصل السريع — عرض مطالبات الوقت تحت الضغط
- التحكيم وأدلة الخبراء — إعداد تقارير تصمد أمام الاستجواب
- البيانات المشتركة للخبراء — الاتفاق على الوقائع وعزل نقاط الخلاف
- دروس للعقود القادمة — صياغة بنود وقت وإشعار أوضح

اليوم 10: ممارسة تحليل التأخير ومطالبة تمديد الوقت

- تمرين مراجعة الأدلة — تطبيق اليومين 2 و3 على ملف حالة
- جولة تطبيق المنهج — تطبيق اليومين 4 و5 على جداول المشروع
- تقييم التداخل الزمني والتكلفة — تطبيق اليومين 6 و7 على النتائج
- جلسة فصل تجريبية — تطبيق عرض اليوم 9 أمام الاعتراضات
- ملف تحليل التأخير ومطالبة تمديد الوقت — استكمال حزمة التقديم

تطبيق تحليل التأخير ومطالبات تمديد الوقت بعد الدورة

- تدقيق حفظ السجلات في عقد قائم مقابل الأدلة اللازمة لتحليل النوافذ وسد الفجوات مع فريقي الموقع والتخطيط
- إعداد شبكة تأخير جزئية لحدث حالي وتشغيل تحليل أثر الوقت الاستباقي لدعم إشعار تمديد وقت في موعده

أسئلة حول تحليل التأخير ومطالبات تمديد الوقت

ما تحليل التأخير ومطالبات تمديد الوقت ولماذا يهم الآن؟

تحليل التأخير ومطالبات تمديد الوقت هو إثبات كيف حركت الأحداث تاريخ الإنجاز ومن يتحمل الوقت والتكلفة. ويهم الآن لأن المشاريع المتأخرة تجلب سريعا الغرامات ونزاعات التسريع وإجراءات الفصل الرسمية.

ما الأدوار الأكثر استفادة من تدريب تحليل التأخير ومطالبات تمديد الوقت؟

يستفيد أكثر مديرو العقود والمخططون واستشاريو المطالبات ومهندسو الكميات. فهم يحفظون السجلات ويصدرون الإشعارات ويحللون الجداول ويقيمون المطالبات، ويحتاجون إلى مناهج معترف بها ومعايير أدلة تصمد أمام أصحاب العمل وهيئات التحكيم.

كيف يختلف تحليل التأخير ومطالبات تمديد الوقت عن دورة جدولة المشاريع؟

يختلف بالنظر إلى الوراء لمعرفة أسباب التأخير بدلا من تخطيط العمل للأمام. فدورة الجدولة تبني الجداول وتحدثها، أما هذه فتطبق المناهج الجنائية واختبارات التداخل الزمني وتقييم التكلفة لإثبات الاستحقاق.

ماذا تعود به من تدريب تحليل التأخير ومطالبات تمديد الوقت؟

تعود بملف تحليل تأخير ومطالبة بتمديد الوقت مبني على ملف حالة. ويضم مراجعة للأدلة ومنهجا مبررا ونتائج التداخل الزمني وتكاليف إطالة المدة المقيمة وسردية قابلة للعرض.

تحليل التأخير ومطالبات تمديد الوقت: الطريق إلى الأمام

يفيد ملف تحليل التأخير ومطالبة تمديد الوقت أولا في قرار صاحب العمل بمنح الوقت والتكاليف المرتبطة به. ويصدره مديرو العقود، ويفاوض منه القادة التجاريون، وقد يبني عليه الخبراء في إجراءات الفصل. وبعد أول رد تستحق مراجعة المنهج المختار وفجوات السجلات لمعرفة كيف ينبغي إعداد الإشعارات والتحديثات القادمة في المشروع نفسه وفي العقود اللاحقة.